

حقول السلطة: تحليل سوسيولوجي لآليات تشكيل الفعل الاستراتيجي في المؤسسة

Power field: a sociological analysis of mechanisms of formation strategic action in the enterprise

شيباني عائشة^{1*}، مخبر مجتمع المدينة، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

aicha.chibani@univ-constantine2.dz

لبصير شهرزاد²، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، lebsoc2014@gmail.com

2023-05-22	تاريخ القبول	2023-03-06	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

إن هذا البحث لا يتجه نحو الإجابة عن ماهية السلطة، هذا السؤال الذي يحمل تاريخ في الفلسفة السياسية، الاجتماعية وفي الأنثروبولوجيا. إنه يتجه نحو الكشف عن الآليات التي تعمل بها السلطة من خلال أجهزتها، مؤسساتها ومصادر الفعل التي تمتلكها، يمكن وضع تحديد مبدئي لها: الفاعل/الفرد، البنية/المؤسسة، المعرفة/الخطاب، النظام/وسائل الملكية، ومن ثم فإن إبراز هذه الآليات يساعد على تشكيل هويتها بشرطية السياق. إن اختلاف السياقات في التنظيمات الجزائية من شأنه طبعها بملامح وأداءات مختلفة، سواء على مستوى البنية الشكلية، أو على مستوى إعادة رسم توجهاتها وأهدافها. إن رهانات الفاعلين في المؤسسات الجزائية واستراتيجيتهم المحددة بخصوصية السياق المجتمعي قد لا تستجيب لمتطلبات البنية البيروقراطية وأداءاتها الصارمة المحددين بالعقلانية والرشد، فبنية الفعل ومجال الحركة داخل الحقل السياسي يؤمن للفاعلين المناورة خارج املاءات التنظيم البيروقراطي، إنه يستند على معايير لها علاقة باستعدادات الأفراد الذين يواجهون نسق الفعل الملموس حسب أهدافهم.

الكلمات المفتاحية: هوية السلطة؛ الآليات؛ السياقات؛ الاستراتيجيات؛ المؤسسة.

Abstract

This research does not aim to answer the nature of power, a question that bears a history in political and social philosophy and in anthropology. It tends towards revealing the mechanisms by which power operates through its apparatuses, institutions and sources of action that it possesses. An initial identification can be made for them: the actor/individual, the structure/institution, knowledge/discourse, the system/means of ownership, the different contexts in the Algerian organizations would imprint them with different features and performances, whether at the level of the formal structure, or at the level of redrawing their orientations and objectives. The bets of the actors in the Algerian institutions and their strategy specific to the specificity of the societal context may not respond to the requirements of the bureaucratic structure and its strict performances that are defined by rationality and rationality. tangible according to their goals.

Keywords: Identity of authority; mechanisms; contexts; strategies; institution

مقدمة

إذا انطلقنا من أن إقامة السلطة تشترط إزاحة حرية الإنسان الطبيعية الفوضوية حسب اعتقاد مؤسسي العقد الاجتماعي، وأن هذا الأخير باعتباره اتفاقاً وتوافقاً اجتماعياً تنتظم من خلاله الحريات والحقوق، وجب القول إذا بأن الحرية تأسست في أبنية لها قواعد وقوانين تُسيّرُها. إن دلالة هذا التحول للحرية كقيمة إنسانية ضرورية هو دلالة على تموضع السلطة، وصلابة تمركزها في الدولة وأجهزتها لا يجعلنا نعتقد بانحصار مجال تواجدها، فهي موجودة اليوم في كل مكان فضلاً عن أنها كواقع مزامن للإنسان، فهي تتجلى كهوية متغيرة، فلم تعد السلطة الأبوية بالمعنى الأنثروبولوجي قائمة في المجتمعات المعاصرة، فالسلطة انتقلت من سلطة الإله المقدس كمفهوم لاهوتي إلى سلطة المعرفة والتقنية التكنولوجية بالمفهوم الما بعد حدثي للمجتمعات، وهي تأخذ الآن شكل التعاملات والتبادلات الافتراضية.

وتصنّف هذه الدراسة من خلال القراءات المعرفية لمختلف الفلاسفة وعلماء الاجتماع إلى محاولة فهم موضوع السلطة في التنظيم الجزائري من خلال الكشف عن آلياتها وسيقاتها وعلاقاتها داخل التنظيم وتفاعلات هذا الأخير مع المجتمع، ومن ثَمَّ فإن معرفة السياقات التي تحدد هوية هذه السلطة في التنظيم الجزائري والآليات التي تعمل بها، كفيل بإبراز هويتها التي تحدد هوية عمل التنظيم ككل.

وتكمن أهمية معرفتنا بهذه الهوية في فهم المحددات التي يقوم عليها التنظيم ككل من حيث استمراريته من عدمها، نجاحه أو فشله، أهميته ودوره في المجتمع أو العكس... الخ، وهنا تكمن أهمية هذا الموضوع الذي يتجه نحو فهم التنظيم الجزائري وتوجهاته على صعيد العمل والتنمية فيما إذا كانت الأسس والمبادئ التي يقوم عليها صناعية، اقتصادية، إنتاجية، أم سياسية، ثقافية واجتماعية لنصل في الأخير إلى التساؤل حول ما إذا كانت هوية السلطة في التنظيم الجزائري تتحدّد في التحليل الأخير بما يفرضه النسق العام (النظام السياسي، الثقافي)، أم تتحدد أكثر بخصائص الفرد الفاعل (الإطار المسير) الذي يملك سلطة القرار داخل المؤسسة ؟

1- تحليل السلطة أو فعل الحاجة والمصلحة

إن البحث في مجال السلطة يطرح عدة إشكالات على المستوى المعرفي للنظرية الاجتماعية وعلى مستوى واقع الممارسات البحثية، ذلك أن ظاهرة السلطة تشكل حالة الاشتباك والتكاثف والتعقيد المفاهيمي، وهذه الدلالات المتداخلة للسلطة كمفهوم راجع لبعدها الشمولي الذي يتجاوز مستوى واحد في الدراسة إلى مستويات المجتمع كافة، وهو بهذا الشكل ميكرو فيزيائي حسب تحليل ميشال فوكو للسلطة، فهي موجودة في كافة العلاقات الاجتماعية، وعليه تبرز حقيقة أن السلطة موجودة في كل مكان وزمان، وقد عرفت أشكالاً مختلفة تقاس بدرجة التطور الاجتماعي، وأن وجودها التاريخي يطبعها كهوية متغيرة دوماً.

إن استحضار تاريخ السلطة يمكننا من فهم السياقات المتعددة بطريقة تشكل سلسلة أو نظاماً وانزياحات وتناقضات، فهذه الحركة تتحدد في كل مرة بزمان ومكان معينين، إما بدافع قمع

الفوضى وتنظيم الحريات والحقوق، أو بدافع السيطرة على وسائل الملكية... الخ، ويرتبط مجموع هذه الدوافع بغايات وأهداف السلطة الذي بدوره يتحدد بغايات وأهداف الفرد، الطبقة، الجهة... الخ، أي بمن يمارسها، ويصاحبه مجال ممارستها الذي استدعى تنشيط نسق تعاقدى سياسى ينظم مصالح الأفراد وحاجاتهم.

ويجب أن يُفهم هنا أن العقد الذي تم تنشيطه يؤسس لأسبقية في تكوينه أو توليده تتمثل في حاجات الأفراد ومصلحتهم، لذلك يستحسن فحص الفعل (الحاجة والمصلحة) الذي جعل للسلطة وجود قبل الخوض في فحص الفعل (العقد) الذي من خلاله أكد على فعالية النسق أو النظام السياسى في المجتمعات ونظم وجوده. ولا يجب أن يُفهم هنا كذلك أننا نخوض في جدلية الحتميات، بل أن نفهم أن السلطة تلتقي مع الحاجات والمصالح وتترجمها في أنساق، وتتشكل من خلال كل استراتيجية ممكنة من شأنها تعزيز العلاقات أو نفيها أو قلبها.

ويتضمن هذا المقال عدة طروحات على الصعيد النظرى الكلاسيكى والحديث لمجموعة من علماء الاجتماع وفلاسفة السلطة. وما يهمنا هنا هو فحص الآليات التي تحولت بها السلطة واكتسبت من خلالها شكلها الجديد، ومحاولة استخلاص ما بينها من ارتباطات. فهذا الشكل الجديد للسلطة من شأنه أن يمدنا بالفهم للحياة السياسية - الاجتماعية في المجتمع المعاصر، ويحدد المقولات المرتبطة بهذا المفهوم التي تساعد على شرحه نظرا للتركيب المعقد له. فهذا المفهوم يتوزع في كل الاتجاهات والمسارات نظرا لانسايابية ودلالاته المتنوعة وقدرته على المخاتلة، ولا ارتباطه وتداخله مع مفاهيم أخرى. وسنرى ذلك في أعمال كارل ماركس، ماكس فيبر، تالكوت بار سونر، بيار بورديو، ريمون بودون، ميشال كروزيه وغيرهم.

2 -تمظهر السلطة في الممارسات الطبقيّة

إن الدراسة النقدية التي قدمها كارل ماركس Karl Marx (1818-1883) في تحليله للنظام الرأسمالي تلقي الضوء على العلاقات الطبقيّة كعلاقات سلطوية، وتعطي قراءة للسلطة على أنها تتحرك في نطاق نظام أساسه مادي، وأن لها سيرورة تاريخية تتحدد كل مرة بسياق تواجدها. على أن ماركس حدد في ضوء نظام الإنتاج الرأسمالي أن ملكية وسائل الإنتاج وحجم الثروة التي تتركز في يد طبقة دون غيرها تظهر تناقضات المجتمع على أنها تناقضات في شروط إنتاج الحياة المادية، ما يسفر عنه إخضاع الحياة السياسية والاجتماعية وإعادة إنتاجها وفق منظور الطبقة الحاكمة التي تخضع باقي الفئات لسيطرتها.

1.2 - السلطة تتجاوز الروابط الطبقيّة

إن سياق تشكل السلطة لدى ماركس في النظام الرأسمالي مبني على رابطة مادية للعلاقات الطبقيّة، وهذا التشكّل يتحدد بانفصال العامل المباشر عن وسائل إنتاجه في أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهذا الانفصال الذي اتخذ من علاقة الملكية كعلاقة قانونية، والذي أثر في علاقة الإنتاج الاجتماعية ينعكس على البنية الفوقية باستقلالية النضال الاقتصادي عن النضال السياسى وما يصاحبه من تأثير للإيديولوجيا في الصراع الطبقي الذي يُبرز التحول الذي يحدث في النظام

الرأسمالي --- عوامل إنتاج / مواطنين --- فتخفي السيطرة الطبقيّة لكي لا تظهر في هذه المؤسسات في شكلها الصراعي كطبقات مهيمنة وطبقات مهيمنة عليها، إنما تظهر في شكل مصالح اقتصادية للأفراد، وتبرز الدولة في هذا السياق عبر مؤسساتها خطاب المصلحة العامة لتخفي وتخدم من خلاله - فهي تخفي وهذه وظيفة الأيديولوجيا - هويتها الاستغلالية - الطبقيّة، والمصلحة السياسية للطبقة الحاكمة على أنها ممثلة للشعب.

إن علاقات السلطة الموجودة تغطي وتتجاوز الدولة لأن مجالها يتعدى الدولة والطبقات، وقد تحمل نفس طبيعتهما لكنها ليست نتيجة نهائية عن وجود الدولة والطبقة، لأن الصراع الطبقي وتقسيم العمل وعلاقات الإنتاج والسيطرة السياسية ليست هي المجال الوحيد للسلطة، وعندما تتجاوز السلطة الروابط الطبقيّة فهي ترتبط بأجهزة نوعية أخرى (المدرسة، الأسرة، الإعلام) تُفَعِّل فيها مختلف عناصرها حسب موازين القوى، يعني أن السلطة خارج علاقات الإنتاج تتحدد برهانات تختلف عن رهاناتها في البنية الاقتصادية، لكن تتماثل معها كون أن كل سلطة تتوطد بفعل الدولة في روابط طبقيّة، ومن ثم فالدولة تحاول دائماً الارتباط بكل سلطة ممكنة وتفعّلها وتؤثر عليها وفق اتجاه تحدده المواقع الطبقيّة لخدمة الطبقة السائدة، ويُعاد إنتاجه ليوافق دائماً هذا التوجه.

فالدور الذي تلعبه الدولة ليس دوراً أداتياً يتجه نحو خدمة مصالح الطبقة السائدة فحسب، وإنما دورها تكويني - عضوي كذلك حسب تأكيد نيكوس بولانتزاس الذي يقول: "...الدولة تلعب دوراً تكوينياً في وجود وإعادة إنتاج علاقات الطبقات السلطوية" (نيكولاس، 2010، صفحة 35). وفي هذا الاتجاه تحاول - الدولة - التأثير على حقل كل سلطة والتمكين من أدواتها وتصنيفها ضمن موقعها الطبقي، إنها باختصار محاولة ربطها وفق التغيرات التي تفرضها الطبقة السائدة.

2.2- السلطة، الخطاب والأيديولوجيا

إن كل سلطة تميل إلى إنتاج مسارات سيطرتها بتركيبة فكرية مزيفة متزامنة مع ممارسة اجتماعية معاشه، فهذه الأيديولوجيا التي تترافق مع الممارسة الاجتماعية تعكس مصالح الطبقة، المؤسسة، الدولة... الخ، وتتجه نحو إنتاج حالات وعي تستدعي تبديل اهتمامات الأفراد عن الواقع الذي يعيشونه، وما هذه الممارسة الأيديولوجية إلا إعادة إنتاج سلطة المهيمن بتأمين عبورها من سيطرة قديمة إلى جديدة، وقبول الأفراد بها. وهو ما أشار إليه جورج لوكاش George Lukacs (1885-1971) في كتابه "التاريخ والوعي الطبقي"، في إبراز الترابط القائم في سيرورة العمل بين ممارسة العلاقات الإنتاجية وممارسة الأيديولوجية، والذي يبرز من خلاله الانعكاس الموجود بين الوضع الطبقي والوعي الطبقي.

فالأفراد الذين عاشوا وعيا مزيفا بحالتهم في العمل لا يدركون أن واقعهم مشوه، إنما يعتبرونه بيئة طبيعية، وهذا ما تساعد في تكريسها الأيديولوجية المسيطرة، لهذا فوعي الطبقة العاملة - البروليتاريا - يتحقق عندما تدرك وظيفتها التاريخية التي تتجاوز أهدافها الخاصة، وتناضل من أجل تحريرها من الخضوع ككل، أما البرجوازية فهي أيضاً تعيش وعيا مزيفا نتج عن وضعها الطبقي المتصل بأهدافها الخاصة غير مدركة السيرورة والكلية. فالجدلية بين المصلحة

المباشرة والتأثير الموضوعي على الكلية تفترض عند لوكاش وعيا لطبقة البروليتاريا تتجاوز به ذاتها بالشكل الذي يلغي صيغة التملك والسيطرة والخضوع، فعمل الوعي هو عمل ثوري يهدف للتحول الجذري (لوكاش، 1982، صفحة 55).

إن السلطة - ناهيك عن أنها تتركس أيديولوجيتها باللاغة والخطاب - تنتقل إلى أجهزة يتفاعل ويعيش وسطها الأفراد، هذه الأجهزة تؤمن شرعيتها من خلال طابعها العمومي على أنها تقدم خدمة اجتماعية تربوية، تعليمية، صحية، نضالية... الخ، لكنها تختفي وراء المصلحة العامة لإرساء سلطتها التي هي سلطة الطبقة الحاكمة، وهذا ما يؤكد لويس ألتوسير Louis Althusser (1918-1990)، حينما تحدث عن الوسائل الإيديولوجية التي تستخدمها السلطة في إعادة إنتاج سيطرتها فيقول: "إن الداعي من الإصرار على أن الأجهزة الإيديولوجية الكبرى هي أجهزة إيديولوجية للدولة ذلك لتبيان العلاقة العضوية القائمة بين وظيفتها الإيديولوجية الطبقية وجهاز السيطرة الطبقية المتمثل بالدولة" (ألتوسير، 2017، صفحة 178)، ذلك أن الدولة تستحضر الازدواجية الوظيفية لأجهزتها لتوسع من سيطرتها، فهي - ناهيك عن قدرتها على الإخضاع الجسدي عبر أجهزتها القمعية (الشرطة، الجيش، السجون.. الخ) - تحتاج إلى شرعية تؤمنها أجهزة أخرى داعمة للأولى (المدرسة والمستشفى، مؤسسات دينية، إدارة وبنية سياسية، إعلامية، الجمعيات الثقافية... الخ)، ترتبط عضويا بها، غير أن ما يؤمن تفعيل هذه الأجهزة لتؤثر في الأفراد وتقنعهم بقبول أفكار وممارسات السلطة الحاكمة وأهدافها هو وجود مثقفين عضويين على حد تصور أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci (1891-1937)، تستعين بهم لتعبئة الأفراد وتهيئتهم لقبول سياستها وأفكارها وتصوراتها. يقول غرامشي "مع ولادة كل طبقة اجتماعية تقوم — أصلا — على ممارسة وظيفة مذكورة في عالم الإنتاج الاقتصادي، تولد عضويا مجموعة أو أكثر من المثقفين الذين يصفون على هذه الطبقة انسجامها ووعيا لوظيفتها، ليس في المجال الاقتصادي فحسب، وإنما في المجالين الاجتماعي والسياسي أيضا" (غرامشي، 2018، صفحة 141).

إن كل فعل سلطوي يؤمن استمراره عبر تفعيل الآليات والاستراتيجيات الممكنة، فكما أن هناك إيديولوجيا مهيمنة هناك أيضا إيديولوجيا مقاومة لها، بهذا المعنى فإن عمل الإيديولوجيا لا يتصل فقط بإخضاع الأفراد لخطاب السلطة السائدة، صحيح أن هذه الإيديولوجيا تسعى إلى قبولية الأفراد بحيث يلعب كل فرد طوعا الدور المرسوم له، غير أنها تؤهلهم أيضا عبر اكتساب تمثيلات مضادة لمواجهة هذه السيطرة. هذا الطابع المزدوج للإيديولوجيا يسميه عالم الاجتماع جوران ثربورن Goran Therborn في كتابه "إيديولوجية السلطة وسلطة الإيديولوجيا" The Ideology of Power and the Power of Ideology بعملية "إخضاع — توصيف subjection- qualification" (جوران، 1982، صفحة 57)، وهذا ما يجعل السلطة السائدة تسعى إلى تقليص الفجوة التي يمكن أن تحدث جراء التعارض بين الإيديولوجيا المهيمنة التي تخضع الأفراد والإيديولوجيا المقاومة التي تسعى إلى توصيفهم.

3.2 - السلطة والمشهد الحداثي السائل

إن ما يشكل هوية السلطة في النظام الرأسمالي هو الممارسات التطبيقية، تؤمنها حالة الصراع الناتجة عن تضارب المصالح، وتصاحبها حالة الاغتراب التي يشعر بها الفرد؛ كذات فاعلة لها ارتباطاتها المجتمعية؛ وكعامل في المنظومة الصناعية الرأسمالية حيث يُشكل ويتشكل منها وتعيد تشكيله السلع التي أنتجها. هذا هو حقل ترسيم حدود السلطة الذي تجسده العلاقات التطبيقية. وهو ما يتجه إليه عمل كارل ماركس نحو طرح بدائل وجودية لمرحلة ما بعد الرأسمالية لتحرير الإنسان، فتحليل ماركس يقدم أدوات تحتاجها السوسيولوجيا المعاصرة لفهم الأشكال الجديدة للحياة الاجتماعية /السياسية في المجتمع الحداثي، فمع التطور التكنولوجي والتقني امتدت سيطرة النظام الرأسمالي، واتجهت السلطة في المجتمع ما بعد الحداثي نحو سيطرة أحادية تستوعب معها أي تعارض أو احتجاج، لطالما أن الرفاهية وتوفير الحاجات متواصلة ومُلبَّاة على كل المستويات.

وهذا المظهر الجديد للمجتمعات المتقدمة يشير إلى الطابع "العقلاني للعقلانية" (ماركيوز، 1985، صفحة 45) ذلك أن سيطرة النظام الرأسمالي شملت الحياة المادية والرمزية للأفراد، وأدمجتهم في هذه المنظومة ليس على نطاق قوة اقتصادية فحسب، وإنما هي سياسية وتكنولوجية وثقافية، وهو ما أشار إليه هربرت ماركيوز Herbert Marcus في كتابه "الإنسان ذو البعد الواحد"، حينما بيّن أن النظام الرأسمالي يعيد إنتاج سلطته بتنسيق سياسي فكري يتناسب مع الجهاز الإنتاجي والتكنولوجي، بحيث ينتج حاجات مادية وثقافية ترتبط بالتعريف الجديد للمكان والزمان السريع والمكثف. يقول ماركوز: "إن العقلانية التكنولوجية تسفر النقاب عن طابعها السياسي في الوقت الذي تغدو فيه أعظم ناقل لأكمل سيطرة، بخلقها عالما كليا استبداديا بكل ما في الكلمة من معنى، عالما يكون فيه المجتمع والطبيعية، الروح والجسد، في حالة استنفار وتعبئة دائمة للذود عن ذلك العالم نفسه" (ماركيوز، 1985، صفحة 54)

وفي نفس الصدد أكد زيجمونت باومن Zygmunt Bauman (1925-2017) في كتابه "الحداثة السائلة" (زيجمونت، 2016، صفحة 216 — 220)، حينما وصف المجتمع بالسيولة، أن النظام الرأسمالي اتجه نحو تفكيك الارتباط؛ بحيث لم تعد بنيته صلبة تتصل بمكان واحد كالمصنع، الدولة، المؤسسة... الخ، إنما أصبحت سائلة تعيد رسم حدودها خارج نطاقها المحلي، فنشهد مثلاً على أن مسار العمل تغير حيث أن العلاقات الإنتاجية الاجتماعية أصبحت تعرف في ظل نظام تقني يربط مجموعة من العلاقات والعناصر الميكانيكية والتي تشكل واقعا تكنولوجيا يعبر عن فعالية الآلة وليس عن قيمة العمل البشري، وأصبحت الصناعة تتجه نحو إنتاج سلع تسهلك بشكل سريع ومربح. كما أن هذا التفكيك في عملية العمل يتمدد بتفكيك في الروابط العلائقية والاجتماعية والشخصية، وهو ما يؤكد خطاب الفردانية: بفصل الفرد عن الجماعة، بل بفصل الفرد عن كونه مواطناً؛ إن هذا الفصل يسرف النظر على المسائل العامة وعلى أهميتها لدى الفرد نفسه الذي اتجه نحو الاهتمام بشؤونه الخاصة اللحظية.

إن هذا التفكيك الذي عرفته المجتمعات الحداثية يعطي دلالة على أن السلطة غيرت من مكانزوماتها لأن سياقاتها وعواملها وأهداف أصحابها من جهة، وحركة رؤوس الأموال من جهة أخرى، عرفت مرونة أكبر من حيث انتقالها الذي تعدى الحدود الجغرافية للدولة؛ فمن جانب، تميل السلطة إلى التحكم وتتمركز مجموعة قليلة على رأس المال والإعلام والقوة كعناصر أساسية تخضع بها المجموع لإرادتها بإيهاهمم بأن المجتمع يسير نحو الاندماج والمساواة والتكامل، وهذه المحاولة التي تقوم بها السلطة في التلاعب بالأفراد تخلق لهم وعيا زائفا، ومن جانب آخر يتحدد الفاعلون بموقعهم في السوق توجههم مصالحهم الخاصة التي تحركها حاجاتهم للاستهلاك، فهذه الأخيرة لم تعد ترتبط بإشباع حاجات ورغبات حيوية أو حتى ترفيهية، إنما أصبحت مظهرا يعبر عن المكانة الاجتماعية، وعلامة على مستوى معيشة الفرد. إن هذه التعبئة التي تقوم بها السلطة تتحدد تارة بالعقد الاجتماعي وبالدولة حافظة التماسك والاستقرار، وتارة أخرى بالعقل وباسم القومية، وتارة ثالثة بشعار الرفاهية والتحرر، وهذا التحرر هو تحرر السوق والمؤسسة الإنتاجية، وليس تحرر الفرد من النظام. ويمتد مجال هذه التعبئة خارج الحدود المكانية والمحلية، ويتفاعل في إطار عالمي وكوني. في هذا المشهد الحداثي يتماهى الفاعل داخل النظام، وتتصادم رغباته وهويته، وتتحول الرقابة الخارجية التي يمارسها النظام على الفاعلين إلى رقابة داخلية تتلاشى في سؤال الهوية.

3- إعادة ترسيم مجال السلطة في ظل الحقل والهابيتوس

تتحدد هوية السلطة بالنسبة لماركس في التوزيع اللامتكافئ للرأسمال الاقتصادي الذي يشكل علاقات طبقية متصارعة، حيث يتجلى الصراع لصالح الطبقة المسيطرة التي تؤمن شرعيتها بإدارة الأجهزة القمعية والأيديولوجية لصالحها، وهذا ما تم توضيحه سابقا، غير أن هذا التوزيع اللامتكافئ للرأسمال الاقتصادي لا يحدد وحده حقل السلطة؛ لأن المجال الاجتماعي يتميز بحقول متعددة؛ و كل حقل يُفَعِّلُ رأسماله الخاص، على هذا النحو يحدد عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو (Pierre Bourdieu) (1930-2002)، حقل السلطة أنه تفاعل لا متوازن بين عدة حقول، أو بمعنى آخر بين الفاعلين الحاملين لأنواع مختلفة من الرأسمال.

إن المجال الاجتماعي يتحدد ببنية وحجم رأسمال (رأسمال ثقافي، رأسمال اقتصادي) ومسار اجتماعي يحدد كذلك حجم وتطور هذا الرأسمال؛ تؤمن البنية وحجم رأسمال مواقع متميزة يتوزع فيها الفاعلون وفقا للتنظيمات والمؤسسات المنتوجات والممارسات الثقافية.

ويسمح هذا التمثيل المجالي بتموقع الأفراد والجماعات وتموضعهم بشكل تراتبي، كما يبين من خلاله الحجم الكلي للرأسمال الذي يمتلكه الفرد ويفرق بينه وبين مواقع الأفراد الآخرين؛ فبورديو يضع مثلا "رجال الأعمال والمهن الحرة والأساتذة الجامعيين في مقابل الفئة التي تفتقر إلى رأسمال اقتصادي وثقافي كالعمال المؤهلين" (أحجيج، 2018، صفحة 111)، بمعنى آخر أن بورديو يضع الذي يملك رأسمال ثقافي واقتصادي في شكل تراتبي مقابل الذي يملك أقل أو يفتقر لهما، أما البعد الثاني في تصنيفه فهو يرتبط بنوعية الرأسمال بحد ذاته، فمثلا الأساتذة الذين يملكون رأسمال ثقافي كبير مقابل الأقل من الأساتذة الذين يملكونه، أو رجال الأعمال الذين يملكون رأسمال

اقتصادي كبير ممن يملكون أقل وهكذا... الخ، فبقدر ما يبين لنا المجال الاجتماعي التباعد بين المواقع بقدر ما توجد مواقع متقاربة ومتشابهة، وهذا التقارب والتباعد يمكن ترجمته في حدود الحقل الذي تتطابق فيه مواقع الأفراد مع ممارساتهم، وتمثلاتهم، واستعداداتهم، وهذا ما يسميه بورديو بالهابتوس، وهو: "ما يوحد اختيارات الأشخاص والممتلكات والممارسات في كل قطاعات الحياة الاجتماعية" (أحجيح، 2018، صفحة 113)، إن هذا التجانس بين المواقع والممارسات واختيارات واستعدادات الفاعلين (الهابتوس)، يمكن فهمها مثلاً أنه عندما يكون الفرد عاملاً بسيطاً في مؤسسة تكون له استراتيجيات يراهن بها بما يملكه من قدرته المعرفية والثقافية، يتجه نحو سلع معينة بأسعار تتحدد حسب قدرته الشرائية، وهو يتجه نحو أذواق معينة في اللباس أو في مشاهدة التلفاز في لعب كرة القدم، فلا نستطيع أن نقول مثلاً أن هذا العامل البسيط بما يملكه من رأسمال قليل يتجه نحو ارتياد المتحف والذهاب للمسرح والاستمتاع بالموسيقى الراقية، أو أنه يأكل في أفخم المطاعم، ذلك أن المواقع تتوحد مع الممارسات والاختيارات. وهكذا فإن هذه الروابط تتحدد بحجم الرأسمال الذي يملكه والذي يحدد موقعه، وبنوعية هذا الرأسمال الذي يشتمل على ممارساته واختياراته واستعداداته.

إن الترابط العلائقي بين المواقع يسمح لنا بإدراك المجال الاجتماعي كمجال سلطة: فكل موقع يتحدد بقربه وبعده عن المواقع الأخرى، وهو بهذا الشكل يتميز عنها ويتعايش معها؛ ويشغل الفاعلون المواقع من خلال تملكهم للرأسمال الذي يحدد المواقع المهيمنة والمهيمن عليها، وتعكس هذه المواقع أيضاً استعدادات وممارسات وتمثلات الفاعلين الذين يشغلونها، هؤلاء الفاعلين الذين يتصارعون من أجل الحفاظ على مواقعهم؛ أو من أجل مراكمة رأس المال بالشكل الذي يسمح بحراكهم الصاعد.

يُبنى المجال الاجتماعي عند بورديو كمجال للسلطة؛ ذلك أن حجم الرأسمال ونوعيته يخلق ازدواجية في المجال، فيتوزع الأفراد والجماعات: "من خلال الموضع emplacement والموقع position" (أحجيح، 2018، صفحة 115)، ما يعني أن هذا المجال يحتوي على العلاقات القائمة بين الأشكال الثقافية (والتي تتحدد في الهابتوس)، وبين التموقع في العلاقة الاجتماعية الإنتاجية مما يفرز تراتبيات سلطوية تتفاوت حسب الرساميل وتتحدد غلبة الفاعلين في هذه اللعبة حسب ثقل الرأسمال الذي يوظفه في الصراع. فالفعل السلطوي يتصل بممارسات ومعارف مستبدنة (في البدن) ومتطبعة اجتماعياً، ومستوعبة سلفاً كمعارف ضمنية غير مدركة عند الفاعل، ومعارف غير معبر عنها بشكل صريح، إنما تُعرف في شكل ممارسات تعود عليها الفرد وموجودة في بيئته الطبيعية، تعمل هذه المعارف في لاوعي الأفراد كاستراتيجيات تلقائية تُستوعب على أنها استراتيجيات عقلانية مصدرها القيم، الممارسات والتمثلات السابقة عن وجود الفرد والتي تُرسم حدود سلطة الحقل عليه، فهذه الأدوات المكتسبة من التنشئة الاجتماعية والتربية والمعارف المدرسية تظهر في كلام ولباس واختيارات والنشاط والتوجهات الدينية والآراء السياسية والأذواق الجمالية... الخ، وتعطي للبنية نوعاً من الانتظام السابق الموجود عليه، هذا الانتظام ليس ثابتاً بل يتجدد ويتحرك، ويعيد إنتاج الحقل

وفق الرهانات الجديدة، والتي انطلقا منها تتولد استعداداته واستراتيجياته، وخياراته في ارتباطها بحقله لتعيد تشكيله، فهذا الهابتوس يمد الفاعل بالميكانيزمات التي تجعله يخلق تسويات مع الوضعيات المختلفة، ويتصرف بمنطق اللعبة من أجل توسيع رأسماله بهدف تحقيق مصالحه وطموحاته.

4 -أنموذج السلطة وسياق تطور الفعل السياسي

تمثل أعمال عالم الاجتماع ماكس فيبر Maximilian Weber (1864-1920) معالم ملائمة للرؤية التاريخية المقارنة الممزوجة بتحليل فردي ذاتي ضمن بناء منهجي نموذجي ليشمل تحليله بهذا الشكل السياق التاريخي والاقتصادي والسياسي والثقافي في تفسير الظاهرة الاجتماعية التي تتحرك بمقاصد فاعليها الذين يتبادلون المعنى وتكوينه، كاشفا من خلال ذلك عن محرك الفعل في العلاقات الاجتماعية المتبادلة لأهداف الفاعلين ومواردهم، وإكراهات وضعهم، مؤسساً بذلك لمفهوم السلطة كمبدأ أساسي للرباط الاجتماعي وديمومته.

4. 1 -الفهم السوسولوجي للسلطة من الفعل إلى الشرعنة

اعتمد ماكس فيبر في شرحه لمفهوم السلطة على النماذج المثالية؛ على أنها أدوات تصورية منطقية قادرة على تقريب المفهوم من سماته الواقعية، من خلال ترابط متجانس بين أنماط المجتمعات وأنماط الفعل ونظام الشرعية المكون للسلطة؛ فصياغة مفهوم محدد للسلطة كفيل بإبراز سمات الفاعل وموارده واستراتيجياته والبنى التي يخضع لها. ففي ظل هذا المسعى المعرفي لبناء النموذج يمكننا فهم بنية الفعل ونمط السلطة، واختيارات الفاعلين في المجتمعات العقلانية مثلاً؛ فالفرد في المجتمعات الحديثة التي تتحدد قيمتها بالعقلانية يرتبط في تفاعله مع الآخرين بمنطق نفعي؛ فهو يبحث كيف وكيف وسائله مع غايته بالشكل الذي يحقق مصالحه كأن يستعين بالقواعد والقوانين التي يحاول استخدامها لصالحه، وبهذا الشكل يؤسس لشرعيته المستمدة من الاعتقاد بالعقلانية القانونية.

إن السلطة المكونة للعيش المشترك بين الفاعلين، تؤمن دينامية العلاقات الاجتماعية بروابط يحددها فعل الأفراد والمعنى الذي يتحقق من أهدافهم وغاياتهم، والفاعلون بهذا الشكل يبحثون بعقلانية للتنسيق بين الوسائل والغايات بين ما يملكه الفاعل من موارد ووسائل يُفعلها حسب قدراته وموقعه ونشاطه لأجل أهدافه، وهذه الرابطة والتنسيق تؤسس لعلاقة سلطة لأنها تبحث عن ارتباط شرعي يمدّها بالاعتراف والقبول، وهذه الروابط التي يتكون منها فعل الفرد هي؛ روابط ذاتية وجدانية (عاطفية)، قيمية وقانونية عقلانية، هذه الأخيرة تبرز سمات المجتمع الحديث، وتنظم العلاقة الاجتماعية بصيغة تعاقدية في بنى ومؤسسات تنظيمية تستجيب لمخرجات العلاقة الرأسمالية التي تقوم على الرشادة والعقلانية المميزة لبنيتها الصناعية، عند هذا المستوى يؤسس فيبر لسوسولوجيا الفهم من خلال أطر تفسيرية عامة تصنف المجتمعات، الفعل، السلطة عبر مسار تاريخي، تقليدي، ملهم وعقلاني قانوني.

وتعتمد مقارنة فيبر السوسولوجية على فهم الارتباط بين الفعل والقيمة المولدة لنظام شرعي، وهو يربط بين قيمة دينية ثقافية يحملها الفرد تشجع على ممارسة اقتصادية نفعية - حرية، مغامرة، إخلاص، إرادة، وتقشف - تؤمن تكوين هذه الروح الرأسمالية، هذا ما شرحه فيبر في كتابه "القيم البروتستانتية والروح الرأسمالية"، فهذه القيمة المرتبطة ارتباطاً نوعياً تساهم في تكوين العقلية الرأسمالية وتجعل الأفراد يتصرفون وفق حدود تأثيرات هذا الاعتقاد (العادة، التقليد، القانون). ونصل إلى أن ماكس فيبر يوضح الترافق الذي يحدث بين الفعل الفردي العقلاني القيمي، وبين النظام الاقتصادي الرأسمالي الربحي، فهذا الترافق يؤكد أن فعل الفرد يتصل بشرعية يمدّها له نظامه القيمي كما يؤكد أن المؤسسة الأساسية التي تقوم عليها الرأسمالية الحديثة هي جعل الحساب العقلاني قاعدة جميع المؤسسات.

2.4 - البيروقراطية وتفعيل السلطة

إن مسار السلطة عند ماكس فيبر يتحدد في عدة اتجاهات؛ حينما يحل العلاقة الاجتماعية بين الأفراد على أنها علاقة لا متوازنة يحاول فيها طرف فرض سلطته على الآخر؛ وحينما يسند للدولة كتنظيم سياسي الحق في ممارسة القوة؛ فيحددها على أنها - السلطة - تتجلى في الطاعة والأمر؛ وحينما يحل أشكال الضبط في التنظيمات والمؤسسات المتجسدة في الإدارة البيروقراطية، القدرة على تحويل فعل الفرد من الحالة الوجدانية والتقليدية التي اكتسبها داخل المجموعة إلى استعداد لا شخصي منظم عقلانياً داخل المؤسسة في شكل تراتبي متدرج من القمة إلى القاعدة حيث يمثل الأفراد فيها لوظائفهم وللمعايير الموضوعية واللاشخصية وللوائح والمراسيم القانونية والسجلات المكتوبة... الخ.

إن البيروقراطية هي النموذج الأكثر هيمنة في السلطة العقلانية القانونية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة تؤمن عملها عبر مبادئ عملية وعلمية واضحة ودقيقة، يذكرها جوليان فروند في كتابه "سوسولوجيا ماكس فيبر" (فروند، 1998، صفحة 114) منها: الفصل بين الوظيفة والشخص الذي يشغلها، الموظفون لا يملكون الوسائل والأدوات والمنصب الرسمي، اختيار الموظفين بناءً على شهادات وامتحانات، تسلسل المناصب، الوظائف مقسمة وموزعة، وكل شيء مدوّن وموثّق... الخ، وهكذا تبرر الرأسمالية من خلال الإدارة البيروقراطية سلطتها بجعلها سلطة موضوعية بصلاحيات تعاقدية قانونية، فهذه الخصائص التي كان يرجى منها على أن تكون وظيفية وتؤكد على فعاليتها وكفاءتها، تنطوي على مظاهر غير وظيفية، تشكل دائماً حلقة مفرغة للسلطة.

إن هذا الجهاز البيروقراطي الهادف لممارسة الرقابة والضبط التنظيمي الذي يعبر أكثر عن ممارسات سلطوية لطالما يسعى إلى خلق أفراد مؤهلين ومنفذين وفعالين ومطيعين، تبعاً لذلك يعيد النظام الرأسمالي تنظيم نفسه بأدوات تستدعي استمراره عبر جهاز بيروقراطي متمركز على هرمية مكونة من أفراد مؤهلين بشكل كبير، وأفراد مؤهلين بشكل أقل، ومن أفراد يطيعون معايير وقواعد معينة وأفراد يحرفونها، وأفراد لهم الحق في فرض أوامر وأحكام، وأفراد مجبرين على تنفيذها. والهدف وراء هذا الترتيب هو منح المسيرين البيروقراطيين والسياسيين تأثيراً مضاعفاً

لسلطتهم من خلال تلك الهرمية الإدارية والفنية التي تغذيها تلك العقلانية المعلنة. إنها تخلق لهم تحكما أكثر في الموارد المالية والمادية والبشرية، فعلاوة عن الأثر الذي تخلقه السلطة من تبعية، فإنها تؤمن توسيع نطاق الممارسات السلطوية والتحكم الفعال في الموارد المادية والبشرية. إن البيروقراطية كجهاز إداري منظم يمنح السلطة القدرة على ممارسة الرقابة ليس داخل التنظيمات فحسب، وإنما على المجتمع ككل مادام الأفراد في هذا المجتمع يحتكمون لشرعية النظام العقلاني القانوني الأداتي.

5-التوازن قيمة تبريرية لأداءات السلطة

إن التحليل النسقي الوظيفي الذي قدمه تالكوت بارسونز (Talcott Parsons 1902-1979)، يعتمد على نحو كبير على براديغمات لها علاقة بالفلسفة الأخلاقية، وعلى نظريات العقد الاجتماعي التي تجعل من الأفراد والمجموعات في تساند وتعاون وترابط آمن يوظف مدخلات هذا في ذلك، ويعزز على نحو كبير تفعيل العلاقة بين النسق الفرعي والنسق العام، ومن ثم فإن النسق يعتمد على السلطة كفعل أو عملية تؤمن ذلك التوازن الذي ينشده النسق العام.

ويقوم عنصر تأسيس السلطة عند بار سونز على النسق باعتباره نسقا تتحدد هويته في القيم، ذلك أن القيم هي منشط الفعل، وهي التي توجهه، ففهم فعل الفرد يتحدد بشرطية النسق، وهو بهذا الشكل لا يستجيب لدلالة المعنى كما تصوره فيبر، فهو بالنسبة لبارسونز محكوم بنسقيته، ما يجعل الفاعل في النسق مهمشا، وتتثبت سلطة النسق القيمي على حركية الأفعال فيتحرك الأفراد ويختارون وسائلهم ويحددون أهدافهم وفق ما يمليه عليهم النسق، وباختصار تكمن نظرية بارسونز كما يتصورها نيكولاس لومان في جملة واحدة هي: "الفعل نسق Actis system" (لومان، 2010، صفحة 27)، وذلك للتعبير على أن: "الفعل لا يتحقق إلا كنسق فقط" (لومان، 2010، صفحة 28)

ويتحقق عمل النسق من خلال تساند وظيفي شرحه بار سونز في تصنيف رباعي تدريجي للوظائف عبر مخطط AGIL (لومان، 2010، صفحة 43)؛ يشرح فيه تفاعل المجالات الاقتصادية، السياسية والثقافية... الخ بتوجهات زمنية تتقاطع مع حالة الفعل الداخلية والخارجية، مع إمكانية مضاعفة الوظائف داخل الأنساق، بمعنى آخر كل جزء موجود لغرض محدد يرسم من خلاله حدود عمله، كما أن كل جزء يعتمد بطريقة تبادلية على الأجزاء الأخرى بالشكل الذي يجعلها تشكل تساندا نسقيا، وأيضا كل جزء يتكرر في وظيفة نسق آخر لكي يحافظ على توازنه في حالة حدوث خلل أو انشطار في احدي الوظائف فيوجد ما يعوضها، وهذا ما يجعل النسق على حد تعبير نيكولاس لومان "نموذج بنية دائمة التوريث" (لومان، 2010، صفحة 36)، إذ ينقسم النسق إلى أربعة وظائف؛ وظيفة التكيّف وتحقيق النسق الاقتصادي، ووظيفة تحقيق الهدف نجدها في النسق السياسي، والنسق الاجتماعي يشتمل على وظيفة الاندماج، وأخيرا النسق الثقافي الذي يؤمن وظيفة صون الأنماط الكامنة.

وتكمن سلطة نسقية بارسونز في جعل الفعل الاجتماعي فعلا موصوفا بأخلاقية قيمية تُفعل على مستوى دوافع وأهداف الفاعلين كواجبات والتزامات تجاه النسق من خلال تنشئتهم

وتطويعهم وتكييفهم لخدمة أهدافه، حتى يتحول هذا التطويع إلى قابلية داخلية واستعداد لدى الفرد للتلاؤم مع أهداف النسق، وبالتالي فخيارات وتفضيلات وبدائل وموارد الفاعلين هي في الحقيقية مقيدة بخيارات وضعها النسق لتوجيه فعل الفرد، هذا الأخير الذي يجد نفسه يعيد إنتاج نفس التمثلات التي استمدتها من نسقه في نسق آخر؛ ولأن كل نسق يحتمل تكرار وظائفه فإن النسق الجديد للفرد يرحب بإعادة التشكيل أو إعادة التوازن.

إن تهميش فعالية الأفراد وتأكيد سيطرة القواعد الأخلاقية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية باستدراجهم داخليا على ضرورة تقديم الواجبات تجاه النسق أكثر من المطالبة بالإشباع؛ يضع النسق أمام تساؤل كيف يحافظ على ذلك في ضوء تصادم الأهداف؛ فبارسونز لا يوضح عملية استقرار النسق في ضوء الاعتماد المتبادل بين الأجزاء الذي يفضي إلى الاستقلال، بمعنى لا يوضح قيام النسق بتوازنه في ضوء تباين مصالح الأفراد، وتغيرات الدوافع، وحالات الصراع والسيطرة الموجودة، بل يأتي جواب بارسونز في كون القيم الأخلاقية تساعد على استقرار العلاقات بين الأفراد المتعاقدين في النسق، ولا يناقش الظروف التي تجعل من تمسكهم بالقيم من عدمه، وإلى اختلافاتهم للقيمة المشتركة بحد ذاتها، وإلى الصراعات التي يمكن أن تحدث حتى لو يوجد تشارك قيمي، وبهذا فهو يتجاهل علاقات القوة والسلطة والصراع التي تفرض من قبل الأفراد، ذلك أن تأسيسه النظري مدعوم بسلطة أحادية من قبل النسق الرأسمالي مستندا بذلك إلى رقابة قيمية، هذه هي القوة التي يشرعها بارسونز كقوة تفوق تفعيل أدوار الفاعلين، وهي حالة إكراهية يمارسها النسق، وتضاف إليه إكراهات النسق القيمي فمن خلاله تتم شرعية سلطة الطرف (أ) مثلا على الطرف (ب).

نستنتج من كل ذلك أن السلطة عند بارسونز تمثل آلية موضوعية مشكلة ومعززة بالقيم والمعايير التي يستند عليها النسق الكلي، فتصوره للسلطة يتصل بإعادة التوازن للنسق من خلال القيم المفروضة على الأفراد بواسطة القواعد التي يرى أنها وظيفية لطالما تحافظ على التوازن، لهذا فهو يسلم بالضرورة الوظيفية للترتيب الاجتماعي، ويفترض أن تتوزع في أيدي الأطراف الذين يسيطرون عليها أخلاقيا لتكون سلطة مشروعة، بدلا من تركيزه على حقيقة أن السلطة حالة تباينية بين الأفراد على بعضهم البعض، يفعلونها كأعضاء في النسق، وترجع إلى اختلافاتهم في الدرجة وحجم امتلاكهم لهذه السلطة؛ لأن علاقات الأفراد داخل النسق تفرض تبادلا غير متوازن بينهم راجع لاختلافات قيمهم وتوقعاتهم ومواقعهم، وهم قادرون على إعادة تشكيل أهداف النسق انطلاقا من أهدافهم.

6- الأداءات المعرفية وعقلانية التفاوض في بناء الفعل السلطوي

إن القراءة المغايرة للسلطة التي يقدمها كلا من ريمون بودون (Boudon Raymond) (1934-2013)، وميشال كروزييه (Michel Crozier) (1922-2013)، تهدف إلى فهم الارتباط بين أفعال الأفراد كأفعال عقلانية تتحرك بأهداف خاصة، وبين الإكراهات والضغطات التي تمارسها البنى والأنساق التي تقيد أفعالهم وتحد من إمكانية حركتهم، ومن ثم فإن السلطة التي يؤسس لها

التحليل الفردي المنهجي هي سلطة الفرد الفاعل الذي يحاول توسيع مساحة مناوخته بتفعيل استراتيجيته المدروسة بطريقة عقلانية معرفية تمكنه من تحقيق أهدافه مع وجود الإكراهات التي يمارسها النسق، و من ثم فإن استراتيجية الفاعل عند بودون وكروزييه هي الرهان على تفعيل مجال السلطة.

إن التحليل الفردي يفسر وضعية السلطة انطلاقا من العقلانية المعرفية، يشرح من خلالها أفعال الأفراد على أنها مبنية على أسباب متعددة صحيحة من وجهة نظر الفاعل، ففهم فعل الفرد من خلال المعنى الذي يضفيه يساعدنا على فهم مقاصده من الفعل، ويمكننا من ربط الغاية التي يسعى إليها بالوسائل التي استخدمها، وتتشكل هذه الأفعال في ضوء عدة احتمالات.

إن حصر فعل الفرد في حساب منفعي (عقلانية أداتية) غير كافٍ للإحاطة بالفهم الحقيقي وراء هذا الفعل، صحيح أن الفاعل يسعى وراء أهدافه الخاصة باستخدام الوسائل الممكنة، إلا أن هذه الأهداف و الوسائل لا يمكن وضعها في حساب عقلاني دقيق بالمعنى النفعي الاقتصادي بعيد عن المتغيرات التي تحيط بها، فقدرة الفاعل، ومعلوماته، وموارده والمخاطر التي يمكن أن تكون كلها تدخل في حالة فعله، ومن ثم فإن تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال أفعال الأفراد يحتاج إلى "عقلانية معرفية - أخلاقية" (بودون، 2010، صفحة 105 — 117) كما يسميها ريمون بودون، تنسجم مع مبررات ودوافع وتمثيلات قابلة للفهم والتفسير، محيطة بمجمل المعطيات الاجتماعية. بمعنى أنها تتحكم في صلاحية الفعل الذي اختار هذه الأسباب والمبررات دون غيرها، المحكومة بدورها بنظام معياري يؤكد الحس المشترك.

إن الفاعلين من خلال مواردهم ، أهدافهم ومواقعهم يوظفون استراتيجية عقلانية (الأداتية، المعرفية والأخلاقية)، في توسيع نطاق مناوحتهم بالشكل الذي يمكنهم من فرض سلطتهم على الآخرين، لقد أشار كروزييه إلى أن الفاعلين داخل النسق التنظيمي يتفاوضون بمؤهلاتهم الفردية لإعادة إنتاج أفضل للإمكانيات لصالحهم التي لا تتعارض مع عمل النسق، بل إنهم يعيدون صياغة قواعد اللعبة من جديد وفق مصالحهم وذلك بتوسيع هوامش حريتهم وحركتهم، وبالضرورة التضيق من هوامش حريات الآخرين، وتبنى هذه الهوامش على تقديرات الفاعلين لسلوك الآخرين مع جعل سلوكهم غير متوقع ولا يمكن التنبؤ به، فهذه الاستراتيجية العقلانية تترجم مؤهلات فردية بعوامل تعليمية وتكوينية وسوسيو تنظيمية التي اكتسبها وفقا لسياقات اجتماعية وسياسية و تنظيمية.. الخ، وهو ما يجعلنا نقول إن السلطة في النسق التنظيمي تتجلى كعلاقة تبادلية تفاوضية تترجم استراتيجيات الفاعلين المتحالفة أو المتعارضة؛ هذه الاستراتيجيات التي تحمي الفاعل من إكراهات النسق وقواعده التي تشكل قيودا عليه، وتعيد في الوقت نفسه تشكيل مناطق الظل كضامن أساسي ومحافظ على موقعه داخل النسق.

7 - المؤسسة كحقل استراتيجي لممارسة السلطة

إن دراسة مجموع الممارسات الاجتماعية في المؤسسة من وجهة نظر اقتصادية، سياسية، ثقافية باعتبارها ممارسات تهدف إلى تعظيم المنفعة المادية والرمزية/ الفردية والجماعية، عمل من شأنه توفير فهم آليات السلطة ومحدداتها وطرق انتقالها في هذا البناء التنظيمي. إن المؤسسة ميدان حيوي مهم لفهم الفعل وبنائه، ولفهم تفاعلات الأفراد واتصالهم، وبالتالي فإن انتظام الفعل في رابط مؤسساتي مشترك يجمع بين النشاط؛ وتفاعل الأفراد، والقواعد والقوانين، وعلاقات التعاون والصراع من شأنه أن يؤمن قراءة أساسية لتشكيل علاقات السلطة داخل المؤسسة وامتدادها في المجتمع.

إن التطور المؤسساتي جراء التصنيع أعطى شكلا للعلاقة الاجتماعية التي تغيرت واتخذت خصائص المجتمع الصناعي الرأسمالي الحديث؛ الذي انبنى على أساس تعاقدية ينظم ويدعم التساند المتبادل في الحاجات والخدمات، ما يعطي للروابط السلطوية أساسا شرعيا، ويؤمن تضامنا عضويا للمجتمعات حسب تصور إميل دوركايم (Emile Durkheim) (1858-1917). أما كارل ماركس فيرى أن المؤسسات تؤمن الممارسات السلطوية في العلاقة الإنتاجية الاجتماعية عبر فائض القيمة، والتي تنعكس على المستويات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية عبر تنظيمها بروابط قانونية. أما ماكس فيبر فيرجح الروح الرأسمالية التي أعطت للعلاقة الاجتماعية شكلها الجديد في تبني الأسلوب العقلي في العمل، وعلى تنظيم بيروقراطي يؤمن عمل المؤسسات والتنظيمات بآليات تنظيمية رشيدة وأكثر كفاءة، وكذا تنظيم السلوك وعقلته.

إن المؤسسة بهذا الشكل تعتبر سياقاً لممارسة السلطة عبر روابط تكوينية للعلاقة الإنتاجية الاجتماعية التي تنعكس في الفعل السياسي لمواجهات طبقية، فئوية ونقابية، تؤمنها المنظومة القانونية كروابط تحدد الوظيفة المهنية، وتحدد بدورها التقسيم الاجتماعي للعمل في شكل أدوار ومواقع تراتبية تستوعبها بيروقراطية كتابية وموثقة بلغة تجريدية ثقيلة، تنظم المكان - الزمان، وتمتد الممارسات السلطوية إلى تفعيل الرصيد الثقافي المشحون بمعايير وقيم وتجارب تتطبع لدى الفاعلين في ممارستهم وتمثلاتهم من أجل تحسين مواقعهم والتحكم في هذا الحقل الجديد (المؤسسة).

إن المؤسسة البيروقراطية بهرميتها لا تتصف على أنها نموذج بسيط شكلي للسيطرة، أي أن الفاعلين يتهيكلون وفق تسلسل يتحدد في تطبيق أوامر السلطة، بل إنها محصلة لعلاقات تفاوضية، حسب تعريف كروزي لها: "...ترتبط السلطة ارتباطا وثيقا بالتفاوض: إنها علاقة تبادل، إذا علاقة تفاوض، يلتزم بها شخصان على الأقل" (أنصار، 1992، صفحة 96)، صحيح أن هذا الجهاز البيروقراطي يفرض من خلال القواعد والإجراءات قيودا وضغوطات على الفاعلين لكن لا يجب أن نسلم أن الفاعلين غير قادرين على التكيف مع هذه الوضعية الإكراهية، ذلك أن التنظيمات كبناءات اجتماعية تحوي مشاركات الأفراد داخلها، ما يعني أن سلوكيات الأفراد ليست سلوكيات محددة تحديدا نهائيا ومتوجهة أو ثابتة من قبل التنظيمات، بل إنها سلوكيات نشطة، تتغير وتتحرك حسب أهداف

أصحابها، وهي تعيد معها تغيير هدف التنظيم ككل، وهذا ما يعبر عنه كروزيه عندما يحدد تصوره للإستراتيجية، فالفاعلون بهذا الشكل عقلانيون، غير أن عقلانيتهم محدودة بسياق معارفهم. يقول كروزيه في هذا الشأن: "...ومع ذلك، لا يكفي التفكير في الفاعل لأن سلوكه لا يمكن توقعه خارج السياق الذي يُستمد منه، كما رأينا، إن عقلانيته هي الميزة الرئيسية لمفهوم الإستراتيجية التي تعني إجبار التجاوز وجعله ممكناً، في حين أن التفكير من حيث الأهداف يميل إلى عزل الفاعل عن التنظيم الذي تعارض معه، فإن التفكير بمفاهيم الإستراتيجية يلزمنا بالبحث في السياق التنظيمي عن عقلانية الفاعل وفهم البنية التنظيمية في الحياة اليومية للفاعلين" (Michel crozier, 1977, p. 57).

هذا التصور للإستراتيجية يسمح لنا بفهم أن الأفراد في سياق مشاركتهم في التنظيم يتصرفون وفق عقلانيتهم (المحدودة) لكسب أهدافهم التي تتحقق بعد تعزيز سلطتهم والتمكّن من مساحة المناورة. ويقرّ كروزيه في هذا الشأن أن استراتيجيات الفاعلين تكون إيجابية كما يمكنها أن تكون سلبية، وذلك راجع للرصيد الذي يحمله الفاعل والذي يساعده في تحسين موقعه، فالفاعلون الإيجابيون في النسق التنظيمي يوظفون مهاراتهم ومعارفهم الفنية وهم من يتعاملون مع هذه القواعد والقيود من خلال تحييدها، وتفريغها من مضمونها لتتحول إلى آلية للدعاية. وعلايه، فالفاعلون يمكنهم توجيه والتعامل مع الوضع بشكل إيجابي، وهذا ما يشير إليه كروزيه عندما يتحدث عن استقلالية الأفراد التي تتصل بمحددات تقنية واجتماعية لها علاقة بالمهنة بحكم معارفهم ومهاراتهم وخبرتهم في العمل، وهو ما يؤكد بقوله: "...قمنا نحن بأنفسنا التأكيد على أن الفرد لا يمكن اعتباره مجرد "يد" كما تصورته التيلورية، أو أنه "يد وقلب" كما دعت إليه مدرسة العلاقات الإنسانية، لكن كما أوضحنا أن هؤلاء نسوا أن الفرد بالإضافة إلى ذلك يمتلك "رأساً" بمعنى له حرية، أو أنه ذو استقلالية في حركته، يدسب ويناور، ويتكيف ويبعد حسب الظروف وحسب حركة واتجاه الأطراف الأخرى في التنظيم" (Michel crozier, 1977, p. 44)، وضمن هذا المنظور الإستراتيجي، ينبغي النظر للسلطة حسب كروزيه وفريدبرغ على أنها علاقة تفاوضية تضع الفاعلين في حالة من الصراع نهايته ليست معدومة أو نهاية صفرية تنتهي بفوز طرف وخسارة الآخر، إن هذه العلاقة التفاوضية تفترض حالة الديمومة، ذلك أن أهداف الفاعلين ومصالحهم تتغير وتتحوّل وتتولد وتعيد إنتاج نفسها حسب قواعد اللعبة، وتغيّر الوضعيات والفرص والمواقع... الخ، ومن ثمّ فإن الرصيد المعرفي للفاعلين يجعل من إمكانية المؤسسة في الاستغناء عنهم أو استبدالهم غير ممكن، كما أن فعل الأفراد لا يتحدد بارتباطه بأفعال الآخرين، هذا الارتباط من شأنه إعطاء المساحة للأفراد للتحالفات والتعبئة بحيث يتحدد فعلهم في تشكيل كتلة متضامنة يتحدون فيها لكونها قادرة على قلب التحالفات الموجودة، كما أن هذا الارتباط يوسع من دائرة المعلومات التي يكتسبونها ومن بناء العلاقات وأيضا قد يخفف من الضغوطات والتوترات التي يمكن أن يعيها الفرد بصعوبة أكبر لو تحرك بمفرده.

إن الفعل الإستراتيجي الذي يؤمّن للفاعلين مساحات تحركهم نحو أهدافهم يرتبط حسب كروزيه بالرصيد المعرفي الفني الذي يوظفه الفاعلون لممارسة السلطة داخل التنظيم، فالمعرفة

الفنية في المؤسسة هي معرفة تمارس لتوسيع مساحة المناورة، هذا المورد الهام الذي يُفَعَّل في مسار عملية العمل داخل التنظيم لا يعبر وحده عن حقل السلطة، ذلك أن هذه الإستراتيجيات تمتد وتتصل بسياقات اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وسياسية وغيرها. صحيح أن كروزييه اهتم بمجال سوسيولوجيا التنظيم انطلاقاً من البراغماتية التي تجعلنا نعتقد في الفعل الاستراتيجي المبني على المصلحة الفردية التي لا يمكن شرعنتها إلا عندما تجد ما تناور به على مستوى الأدوات المعرفية، ولم يتطرق إلى الأدوات والأرصدة الاجتماعية والثقافية والسياسية... الخ، التي تستخدم كإستراتيجيات تعزز لديهم بلوغ أهدافهم. فمصدر الفعل عند كروزييه مرهون بالقدرات التي يمتلكها الأفراد الفاعلين داخل التنظيم والتي تتيح لهم هوامش حرية تمكّنهم من بلوغ أهدافهم. يقول كروزييه وفريدبارغ في هذا الشأن: "إن القوة والثراء والسمعة والسلطة، وباختصار كل موارد يكتسبها أولئك أو هؤلاء لا تتدخل إلا حين تمنح حرية فعل أكبر" (ويل، 2019، صفحة 334).

لكن من أين تأتي هذه الموارد التي يكتسبها الفاعلون في مسار عملية تفاعلهم داخل التنظيم؟ إنها تتحرك في ظل سياقات اجتماعية كان قد تكلم عنها بيار بورديو في تأسيسه النظري للحقول الاجتماعية، بمعنى؛ إمكانية وجود تسلسل هرمي لعلاقات السلطة تؤمّن لها عوامل خارجية عن التنظيم. فالفاعل حسب بورديو يستمد استراتيجياته من الحقل الثقافي الاجتماعي الذي عاش فيه، وهذه الاستراتيجيات تشكلت كاستعدادات وتمثيلات وممارسات (هابتوس)، نجدها في اللغة وفي الاختيارات الثقافية، وفي طريقة التصرف أي في السلوك، وفي اللباس، وفي التفكير... الخ، وهذه الاستعدادات التلقائية، الخفية، غير الواعية لدى الفاعل هي التي تُفَعَّل كاستراتيجيات (دفاعية، هجومية) للمناورة من أجل أهدافه داخل التنظيم، أو في أي حقل يتواجد فيه، وتتفاعل في كل مرة مع الوضعيات المختلفة لتعيد إنتاج استعدادات جديدة لديه.

إن آليات تشكيل الفعل الاستراتيجي داخل المؤسسة لا ترتبط وحدها بالمصادر المعرفية الفنية كما يقرها كروزييه، إنما تتحرك ضمن حقول ثقافية اجتماعية سياسية كما يشرحها بيار بورديو (سبق وتكلمنا عنها)، متطبعة في ممارسات وتمثيلات الفاعل، وهي مصدر استراتيجي يراهن به لامتلاك أو لتوسيع هوامش مناورته.

إن التكوين الجزائري الاقتصادي قد تشكّل وفق الخصوصية السياسية والثقافية التي تحتويه، فهو متأثر بالسياسات الوطنية التنموية، وبالتغيّرات الثقافية والقيمية، وبالتالي فإن تفاعل المؤسسة الجزائرية مع المحيط الذي تشكّلت منه أعطى تصورا للعلاقة الإنتاجية الاجتماعية بمحددات سياسية وثقافية معيّنة. ذلك أن المجتمع الجزائري شهد تشوّهاً وضعفاً في تكوينه الاقتصادي نتيجة الاستعمار، وبالتالي فإن فرضية العامل الاقتصادي محدد للعامل الثقافي والسياسي (حسب ماركس)، لا تتحقق في المجتمع الجزائري، ذلك أن العلاقة الاجتماعية التي من المفروض أن تقوم على الإنتاج لم تكتمل لأن الاقتصاد ضعيف وهشّ، ما جعل من العناصر الثقافية والسياسية تنوب أو تحرك المجال الاقتصادي.

إن الفرد/ الفاعل/ الإطار داخل المؤسسة الجزائرية يعيش عدة تناقضات تدخلت فيها السياقات المختلفة التي أنشأتها، فلا العامل الاقتصادي هو الذي يحدد العلاقة الإنتاجية الاجتماعية (حسب ماركس)، ولا المعرفة الفنية (حسب كروزييه) هي التي تحدد هذه العلاقة، ذلك أن مسار هذا التكوين الاقتصادي وكذا مسار تفاعلات الأفراد ذات خصوصية تفسر من خلال تداخلات السياقات المختلفة في تشكيل علاقات السلطة داخل هذا التنظيم، وهذا ما سنحاول شرحه في العناصر المالية.

8 - الآليات التكنوبيروقراطية للسلطة في المؤسسة الجزائرية

إن البنية الاقتصادية والاجتماعية التي جرى تشويهها بفعل الاستعمار، تحاول أن تعيد تشكيل آلياتها وفق السلطة الجديدة للبلاد. ففي سنة 1962 برزت لنا حقيقة ما ورثته الجزائر من اقتصاد متخلف ونسيج اجتماعي وثقافي مدمر، كبح نموها الداخلي وتطورها الطبيعي، ناهيك عن التناقضات الجهوية التي تتصف بتركز رأس المال في مناطق واقتصاده في مناطق أخرى، كما أن استحواذ البرجوازية الصغيرة على المناصب المهمة في القطاع الصناعي أسس وحده لتناقضات عدة على عدة مستويات، إن مخلفات الاستعمار كفيلة لفهم التخلف الذي توجد فيه البلاد، لكن محاولة القوى السياسية لإصلاح هذه المنظومة يضعنا أمام أدواتها وآلياتها في تحقيق تنمية المجتمع.

1.8- الإجراءات الاستعجالية عادة الاستقلال

لقد استلزم إعادة بناء الاقتصاد الجزائري آنذاك إجراءات إدارية وسياسية مستعجلة لتأميم المشاريع وإصلاح القطاعات ولتسيير الوحدات الإنتاجية الشاغرة. ففي القطاع المالي تم إنشاء مؤسسات مالية مثل البنك المركزي الجزائري وتحديد الدينار الجزائري كعملة وطنية، أما في الميدان الزراعي فقد تم تطبيق إصلاحات زراعية؛ كانت في البداية تلقائية مع استلام العمال والفلاحين تسيير المشروع لكيلا يتوقف الإنتاج، وعرف فيها بعد تأسيسه القانوني والتنظيمي الشرعي، تقول في ذلك مغنية الأزرق أن التسيير الذاتي: "أصبح واقعا تبنته الحكومة المشكلة حديثا عن طريق إصدار مرسومين في 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1962م، أقام المرسوم الأول لجانا للإدارة في المشاريع الزراعية والصناعية والتعدينية الخالية. ووضع أعضاء اللجنة تحت إشراف المكتب الوطني وإدارة الممتلكات الخالية. أما المرسوم الثاني فقد نظم التحويلات والمبيعات والإيجارات الخاصة بالممتلكات المهجورة" (الأزرق، 1980، صفحة 103). ولأن هذا التسيير يتطلب معرفة لمضامينه، وتكويننا للتعامل مع هذه المشاريع، فإنه لم يكتمل نظرا للمركزية الشديدة التي اتسمت به، وهو ما شكّل عجزا نظرا لأن استلام هذه المشاريع من طرف البيروقراطية لم يؤمن عمل وتسيير هذه المشاريع على أساس الخبرة والمعرفة الفنية، وإنما كان في معظم الأحيان ناتجا عن خيارات السلطة السياسية في الإسراع بتقليد هذه المناصب لكي لا تبقى فارغة، وهو ما أسفر عن أن هذه المناصب قد ذهبت إلى المقربين من السلطة بإيعاز منها، وهو ما أشار إليه عبد اللطيف بن أشنهو في قوله: "إن قرارات مارس تنظم بالدرجة الأولى بنى المزرعة المسيرة ذاتيا على أساس تمثيل من القاعدة لكن بإرادة الدولة، فرئيس لجنة التسيير هو ذاته ممثل الشغيلة ومنتخب من قبلهم بصورة

ديمقراطية إلى جانبه يوجد مدير معين من قبل وزير الزراعة(...) وفي حالة الازدواجية المتكونة من مدير معين وهيئة منتخبة فالمدير هو الذي يسيطر على الهيئة" (أشنو، 1982، صفحة 25)، وهذا ما شكل على مستوى الوحدات الصناعية مشاكل مرتبطة بإهمال في المشاريع وطريقة إشراف سيئة، واستغلال هذه المناصب لخدمة المصالح الخاصة للمديرين، والاستفادة من ممتلكات هذه المؤسسات... الخ، ناهيك عن أن هذا لم يكن يهدف إلى مشاركة عمالية فعلية في التسيير.

إن النموذج المؤسساتي الذي تبنته السلطة السياسية في الجزائر غداة الاستقلال يكشف عن التناقضات الهيكلية التي مست البنى الاقتصادية جراء علاقة السيطرة الخارجية الممارسة من طرف الاقتصاد الرأسمالي العالمي والذي يفرض علاقة - المركز والأطراف - وامتدت علاقة التبعية هذه من خلال المنطق الاستعماري، وشكلت عراقيل على مستوى تطور هذه البنى، وانعكست على قوانين وأنماط التسيير بعد الاستقلال. فهذا الصراع الموجود على عدة مستويات هو محرك العلاقة الموجودة بين الفاعلين على مستوى البنى المؤسساتية، فهو معطى كما تقول مغنية لزرق: "لانشقاق ثلاثي داخل المشروع الصناعي المسير ذاتيا، وهو انشقاق يعارض فيه المسؤولون عن الإدارة المرتبطون ارتباطا وثيقا بالبرجوازية الصغيرة البيروقراطية في المشروع مجموع العمال، وهؤلاء بدورهم منقسمون إلى قاعدة وشريحة بيروقراطية" (الزرق، 1980، صفحة 108)، فالصراع الحادث على مستوى بنى المؤسسة يستجيب لتضارب المصالح بين الطبقات، العمال والمديرين ومختلف الشرائح المتضمنة داخلهم، فالمديرون المعيّنون من قبل الدولة تقمصوا دورهم كممثلين عن الدولة، وأصبحوا بيروقراطيين في تسييرهم وفي إشرافهم على عملية الإنتاج، وبالتالي فإن سلطتهم مركزية مستمدة إما من صلاتهم الطبقيّة أو من حيازتهم على شهادة، وهو ما جعلهم محط انتقاد من قبل العمال الذين يرون أنهم يفتقرون للخبرة والتسيير، أما العمال فينظر إليهم على أنهم يفتقرون للفهم والتعليم بشؤون الإدارة والقوانين، لهذا يتم استبعادهم من إدارة المشروع، ومن دائرة اتخاذ القرار، ناهيك عن الصراع الحادث بين مختلف شرائح العمال والعائد عموما لضعف المهارة وقلة المعرفة الفنية والإدارية والقانونية، وهذا ما يحدد موقع كل شريحة أو فئة في الصراع.

2.8 - السياسة الاجتماعية والتسيير المركزي

لم تستطع السياسة التنموية الوطنية المقترحة كاستراتيجية لإرساء التنمية نقل المجتمع والفرد الجزائري من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ذلك أن جملة القرارات وتسارع آليات إرساء دعائمها وتحقيقها غير منسجم مع منطق التطور الاقتصادي والسياسي للمجتمع آنذاك. كما أن صراع القوى الاجتماعية المختلفة وعدم استقرارها السياسي لم يسمح بإرساء القواعد الديمقراطية والتعددية الحزبية، فخيّر التعدد السياسي والثقافي وحرية الرأي كانت تعبر عن شرخ وطني، لهذا تم استبعاد الفئات المعارضة منذ البداية، وحسم الصراع لصالح الحزب الواحد المحتكر للوظيفة السياسية والموجه للعمل الاقتصادي، ويضم تحت جناحيه مختلف التيارات والفئات والشرائح السياسية، وهو ما جرى تأكيده في "دستور 1963 — 1964 على ضرورة تحقيق الثورة الديموقراطية الاشتراكية تحت ظل الحزب الواحد الطلائعي" (طاشمة، 2015، صفحة 168).

إن الرأي السياسي للدولة الذي هو رأي الحزب الواحد كان هو السائد والمهيمن في القرار الاقتصادي، ما جعل من عملية فصل القرارات الاقتصادية عن السياسية غير ممكن، وهذا ما يؤكد توجه البيروقراطية إلى خدمة النخبة الحاكمة، فتوجيه القرار الاقتصادي من قبل القرار السياسي يؤكد على أن منفذي القرار الاقتصادي يخدمون مصالح القوى المسيطرة في السلطة، ناهيك عن أن جزءاً كبيراً من البيروقراطية هي امتداد للإدارة الفرنسية من التكنوقراطيين الذين يتكئون من الإطارات التقنية الذين تهيكلوا في وظائف ومراكز عليا، وهم الذين تمت الاستعانة بهم في مسار العمل التنموي السياسي. وهو ما يمكننا القول بأن طبيعة السلطة البيروقراطية في الجزائر بقيت في جزء منها تابعة للإدارة الفرنسية.

لقد أدى انقلاب 1965م (kenz, 1993, p. 11) أو كما يصطلح على تسميته بالتصحيح الثوري، إلى الاستيلاء على السلطة بقيادة الرئيس الراحل هواري بومدين، وكانت الإجراءات المثبتة آنذاك تقوم على التقليل من المركزية، من خلال إستراتيجية سياسية تتجلى في وضع إصلاح إداري محلي هدفه إشراك القاعدة الشعبية في العملية التنموية، وخلق شركات وطنية هدفها استرجاع السيادة الوطنية وفك الارتباط من التبعية الاستعمارية.

وقد تميزت هذه الإصلاحات بخط سير اشتراكي يهدف إلى سد الاحتياجات المحلية وتحسين الظروف المعيشية للشعب الجزائري والقضاء على البطالة، من خلال إعادة تنظيم اجتماعي زراعي وصناعي ككل، تمثل في "المزارع الاشتراكية النموذجية"، وفي إقامة "صناعات تصنيعية" (mebtoul, 2011, pp. 47- 48)، يأخذ هذا التنظيم شكلاً تخطيطياً بين الزراعة والصناعة؛ فمثلاً القطاع الزراعي يتطلب إعادة تقسيم وتوزيع لملكية الأراضي بالشكل الذي يسمح بتكثيف الزراعة، كما يحتاج للأدوات والوسائل اللازمة التي تمدنا بها الصناعة - المعدات الميكانيكية والمواد الكيميائية - لزيادة إنتاجية عمل الفلاحين، وهذا لا يتحقق إلا مع توسع صناعي، والذي بدوره يحتاج إلى تمويل يوفره لنا قطاع المحروقات، وهنا يمكننا الحديث عن توسع للسوق التي بدورها تنظم المنتجات لتغطية كافية للمجتمع المحلي، وتوفير المنتجات الاستهلاكية الذي يتطلب رفع القدرة الشرائية للسكان... الخ، وهكذا يشكل التخطيط تنمية اقتصادية حقيقية من حيث تأمين التمويل اللازم لتغطية الحاجات الأساسية للمجتمع من توفير المواد الاستهلاكية من جهة ورفع القدرة الشرائية للسكان من جهة أخرى. (bernard, 1979, p. 307).

وقد نتج عن تطبيق التسيير الاشتراكي جملة من العوائق؛ فالمؤسسات الوطنية التي تم إنشاؤها لتحقيق تنمية اقتصادية ابتعدت عن هدفها الاقتصادي الإنتاجي لصالح سياسة اجتماعية قائمة على توظيف يد عاملة (بنية عمالة) تفوق احتياجات المؤسسات لها، ناهيك عن أن هذه اليد العاملة بسيطة وغير مؤهلة للتعامل مع التكنولوجيا المتطورة في المؤسسات الصناعية (Mouffok, 1986, p. 133)، وهذا يعني أن تسيير المشاريع ورفع كفاءتها الإنتاجية والفنية يرتبط بمناصب يشغل فيها العمال المؤهلون الذين لديهم القدرة على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة، وهذا ما لا يحتاج إلى كثافة في التوظيف التي تم اعتمادها في ظل السياسة التصنيعية. كما أن الحجم الكبير

الذي اتصفت به الشركات الوطنية زاد من مركزيتها، مما أبعد العمال من المشاركة في التسيير وأصبح دورهم مهمشا في المؤسسة.

لقد أدى عدم التنسيق بين الوزارة الوصية والمؤسسات الوطنية فيما بينها إلى إضعاف الإستراتيجية الاقتصادية للتنمية. فمن جهة تكاثرت المؤسسات الوطنية وتنوع نشاطها مما أكسبها استقلالية تستطيع من خلالها عقد الصفقات والتفاوض مع شركات أجنبية، ومن جهة أخرى كان هذا التفاوض على حساب شركات أخرى وعلى حساب قدرتها واحتياجاتها، كما أن هذه الاستقلالية مكنت المدراء والمسيرين من اتخاذ قرارات عشوائية دون التنسيق مع الوزارة، ما أدى ببعض المحللين إلى القول أن: "خلق المؤسسات الوطنية أدى إلى نشوء برجوازية الدولة" (الازرق، 1980، صفحة 118). عموما فإن عدم التنسيق، والمركزية الشديدة والقرارات العشوائية وكذا الأزمات العالمية، كلها شكلت أثارا سلبية على تطبيق التسيير الاشتراكي.

إن عدم تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة في التسيير الاشتراكي، جعل خيارات السلطة تتجه نحو تبني نمط آخر يعرف بإعادة الهيكلة، الذي تميز بتصغير حجم المؤسسات، وتقليص وظائفها، وتحديد نشاطها، وتمكينها فنيا بما يناسبها من تكنولوجيا وفقا لشكلها ونشاطها الجديدين (التكنولوجيا المناسبة وتنسيقها بشكل عملي أكثر مع حجمها) ومتطلبات السوق، وعلاقتها بباقي المؤسسات الأخرى بحيث يتحول التنسيق التسلسلي داخل المؤسسة أو القطاع إلى تنسيق تعاقدى بين المؤسسات، وتشجيعا للمبادرة التي تقوم بها هيئات المؤسسة ووحداتها الإنتاجية بهدف استعمال الكفاءات البشرية استعمالا عقلانيا. إن إعادة الهيكلة وفق التعديل الهيكلي الذي شمل مؤسسات القطاع العام فتح أفقا إيجابية تجاه التقليل من التوجيه المركزي للقرار الاقتصادي ما يعزز من احتمالات بناء نموذج جديد لسلطة لامركزية في تسيير المؤسسات التي لم تعد بذلك الحجم الكبير والتي أصبحت من خلال الآليات التنظيمية الجديدة مؤهلة أكثر (عبر مختلف المستويات دون التمييز بينها) على المستوى الإداري والمستوى الإنتاجي على حد سواء (Benissad, 2018, p. 40).

3.8 - تعزيز السلطة السياسية وآلية الخصوصية في نقل الملكية

وفي ذات سياق الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر اتجهت الإصلاحات بعد القبول الاضطراري لإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين إلى مرحلة الخصوصية التي كانت مرحلة إعادة الهيكلة مرحلة إجرائية ضرورية لها أمنت من خلال تحجيم الشركات الوطنية والمركبات الصناعية الضخمة، وتفكيكها إلى كيانات صغيرة محدودة الأثر على بنية الاقتصاد الشروط الموضوعية لتسهيل عملية نقلها من المجال العمومي إلى المجال الخاص. إن تحقيق هكذا هدف في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية والظروف التي عرفت الجزائر جراء الوهن الناجم عن الأزمة المتعددة الأوجه لفترة التسعينات مكن الفئات التكنوقراطية التي تتحكم في التسيير من المزوجة بين الرأسمال الخاص وتسيير المال العام ليختلط المجالان باتجاه تحويل مؤسسات القطاع العام (خصوصا المؤسسات المعاد هيكلتها والناجحة) عبر عملية الخصوصية إلى القطاع الخاص عبر سلسلة من الإجراءات المصرفية والبنكية تسهل وتمكن ذوي النفوذ والسلطة من الاستحواذ على حصص

وممتلكات منهوبة من القطاع العام في أجواء من اللاإستقرار السياسي والوهن الاقتصادي زكته الدول الرأسمالية صاحبة المصلحة في سلب مقدرات وخيرات الوطن.

إن خصوصية القطاع العام في الجزائر كإجراء ظرفي في لحظة تاريخية حرجة في مسار تكوين واستكمال مؤسسات الدولة لم يكن هدفه بعث التنمية من جديد بقدر ما كان فرض أمر واقع لعملية النهب الممنهج للملكية العامة، وتعزيز السيطرة السياسية والإدارية التي تترسست وراءها الفئات التقنوبيروقراطية وتكونت من خلالها بسيطرة مادية من خلال التملك الفعلي للبنية الاقتصادية الضخمة التي تتحكم كليا من خلالها كسلطة كاملة ومطلقة في اتخاذ القرار.

وخلاصة القول؛ يبدو أن الطريقة المتبعة لتسيير المؤسسة الاقتصادية تخضع لاعتبارات غير ما ظهر منها، فاستراتيجية التسيير المتبعة في كل مرة كانت تفشل نظرا لارتباطها بخيارات إيديولوجية وبمصالح الفئات المهيمنة على سلطة القرار. يقول أحمد هني في مؤلفه "الشيخ والمعلم": "إن الولوج إلى السوق يعزز الوضع الاجتماعي، وهذا الأخير يؤمن أداء اقتصاديا..." (Henni, 1993, p. 21)؛ فالتسيير الذاتي خلق أداءً مركزيا للمديرين المسيرين على حساب العمال والمؤسسة من خلال السلطة الشكلية لمجلس العمال، وفي مقابل ذلك لم يكن قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات المطبق في القطاع العام سوى أداة إجرائية تعطى مشروعية قانونية تعزز (لتسوية استبدل) الوظيفة (المؤسسة الإنتاجية بوظيفة) الاجتماعية للمؤسسة العمومية الاشتراكية ذات التوجيه المركزي على مستوى الإدارة، والتخطيط ما زاد من سيطرة وقوة للفئات التكنو بيروقراطية المتنامية كفئة اجتماعية نوعية آخذة في التوسع مع ازدياد حجم القطاع العام باعتباره حاضنا لنموها.

إن القدرات الإنتاجية المتدنية للمؤسسة الاشتراكية سواء من حيث سوء الاستخدام وانعكاسه على بنية العمالة، أو على مستوى سوء استخدام التكنولوجيا لم يسهل من عملية التسيير المركزي الذي واجه على مدار العقود المتتالية صراعا حادا بين الفئات المختلفة ضمن التراتبية الهيكلية التي خلقتها البنية البيروقراطية لمؤسسات القطاع العام ذات الحجم الكبير. إن السياسات الإصلاحية التي جسدها مرحلة إعادة الهيكلة التي أفرزتها الأزمة المتعددة الأوجه مع نهاية الثمانينات (المؤسسة) لم تكن موجهة لتصحيح المسار التسييري والتحكم في نجاعة التسيير بقدر ما كانت القرارات نابعة من سلطة تقنو بيروقراطية التي ينعتها عدي الهواري "بالسلطة الأبوية الجديدة..." (lahouari, 1912, p. 30)، تتحكم فيها سلطة الرأسمال على الصعيد العالمي من خلال مؤسسات النقد المانحة للقروض؛ ما سرّع اللجوء إلى الخصوصية والتحول نحو اقتصاد السوق، إلا أن هذا الخيار لم يكن تنظيميا للتقليل من أضرار التسيير المركزي والرفع من أداء المؤسسة، وإنما كان محاولة لنقل الملكية وتحويلها بشكل مباشر للذين يديرون دواليب السلطة، وتمكين نقل المال العام إلى الفضاء الخاص من خلال الخروج من العجز دون النظر إلى التغيرات الحادثة على مستوى المؤسسة ومستوى فاعليتها. وكل مرة تلجأ السلطة السياسية إلى تبني نمط تسييري ما إلا ما يؤكد عن العجز، وذلك دليل على أن خيارات السلطة هي خيارات الفئات التي تهيمن على تسيير الاقتصاد

للتحول إلى فئات مالكة ومسيرة في نفس الوقت من خلال تأمينها لإعادة توزيع الناتج الوطني وضخه في دورة رأس المال العالمي لخدمة المصالح الخاصة لتلك الفئات. (وليست خيارات مدروسة مع احتياجات البنية التحتية للمجتمع).

خاتمة

يمثل التحليل السوسيولوجي لحقل السلطة كما تناولناه في هذا المقال مساهمة معرفية داعمة للتحليل الاجتماعي للفعل السياسي الذي يتحدد بالسياقات البنائية المشكلة له. إن السلطة سواء كانت إحدى العمليات الحيوية للبناء الفوقي السياسي أو فعلا عقلانيا رشيدا لتأمين شرعية علائقية عاكسة لوعي وإدراك الأفراد والجماعات، فإنها من حيث أهميتها الحيوية في إعادة صياغة العلاقة الاجتماعية تمثل بآلياتها أداة محورية ضمن النسق السياسي لتأمين وظيفة حفظ توازن النسق. إنها فعل فردي كذلك تدفع به إرادة الفاعلين من مواقعهم المتباينة التي تغذيها احتياجاتهم ودوافعهم وآمالهم القائمة على استعداداتهم الموروثة ضمن تنشئة متعددة الأبعاد تغذيها البنى الاجتماعية. إن فعل السلطة كتجسيد لتفعيل الحقل السياسي الممتد في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة ينعكس بشكل ملموس عند الاقتراب أكثر من ممارسات الحقل السياسي على مستوى التنظيمات والمؤسسات، خصوصا تلك التي تتميز بتراتبية هرمية شفافة تفصح عن تموضع الأفراد في مواقعهم المشحونة بالأرصدة المختلفة التي تؤمن لهم إعادة تشكيل المجال الاجتماعي أو العلاقات بما يخدم حاجاتهم ومصالحهم. إن الاستراتيجيات التي يفعّلها الأفراد على صعيد المؤسسة الجزائية وفق عقلانية مشحونة بالقيمي والثقافي والنفسي في سياق مجتمعي محكوم بتوازنات وإكراهات اقتصادية وسياسية من جهة، وتكنولوجية وثقافية من جهة ثانية من شأنه توفير أدوات تحليلية كافية لتحديد سياقات تشكل هوية السلطة في المؤسسة الجزائية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أنطونيو غرامشي. (2018). قضايا المادية التاريخية (المجلد الطبعة 2). (فواز طرابلسي، المترجمون) بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر.
2. باومن زيجمونت. (2016). الحداثة السائلة (المجلد الطبعة 1). (حجاج أبو جبر، المترجمون) بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر.
3. بولانتزاس نيكولاس. (2010). نظرية الدولة (المجلد الطبعة 2). (ميشال كيلو، المترجمون) بيروت: التنوير للنشر.
4. بومدين طاشمة. (2015). البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر. الجزائر: مكتبة اوفاء القانونية.
5. بيار أنصار. (1992). العلوم الاجتماعية المعاصرة. (نخلة فريفر، المترجمون) بيروت: المركز الثقافي العربي.
6. ثوربون جوران. (1982). إيديولوجية السلطة و سلطة الإيديولوجيا (المجلد الطبعة 1). (إلياس مرقص، المترجمون) بيروت: دار الوحدة.
7. جان بيير دوران و روبرت ويل. (2019). علم الاجتماع المعاصر. (طواهي ميلود، المترجمون) الجزائر: ابن النديم للنشر.
8. جورج لوكاش. (1982). التاريخ و الوعي الطبقي (المجلد الطبعة 2). (حنا الشاعر، المترجمون) بيروت: دار الأندلس.
9. جوليان فروند. (1998). سوسيولوجيا ماكس فيبر. (جورج أبي صالح، المترجمون) لبنان: مركز الإنماء القومي.
10. حسن أحجيج. (2018). نظرية العالم الاجتماعي: قواعد الممارسة السوسيولوجية . المغرب: مؤمنون بلا حدود للأبحاث و الدراسات.
11. ريمون بودون. (2010). أبحاث في النظرية العقلانية: العمل الاجتماعي و الحس المشترك. (جورج سليمان، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
12. عبد اللطيف بن أشنهو. (1982). التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962 — 1980. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
13. لويس ألتوسير. (2017). تأهيل الفلسفة للذين ليسوا بفلاسفة. (إلياس شاكر، المترجمون) بيروت: دار الفارابي.
14. مغنية الازرق. (1980). نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الإستعمار و التغيير الاجتماعي - السياسي. (سمير كرم، المترجمون) بيروت: مؤسسات الأبحاث العربية.

15. نيكولاس لومان. (2010). مدخل إلى نظرية الانساق. (يوسف فهمي حجازي، المترجمون) بغداد: منشورات الجمل.
16. هربرت ماركيز. (1985). الانسان ذو العبد الواحد (المجلد الطبعة 3). (جورج طرابشي، المترجمون) بيروت: دار الأداب.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

17. Benissad, H. (2018). de la trensition économique:l'expérienne(1988-2018). Alger: opu.
18. bernard, C. (1979). l'emploi en Algérie: in l'annuaire de l'Afrique du nord1978. paris: CNRS.
19. Henni, A. (1993). le chikh et le patron. Alger: éditions O.P.U.
20. kenz, A. e. (1993). au fil de la crise. les éditions bouchene -enal: alger.
21. lahouari, A. (1912). Algerie chroniques d'une expérience postcoloniale de monderinité. Alger: éditions barzakh.
22. mebtoul, A. (2011). Bilan des politiques économiques de 1963 à 2010: in taieb hafsi, le développement économique de l'algérie, expériences et perspectives, ouvrage collectif. Alger: casbah éditions.
23. Michel crozier, e. f. (1977). l'acteur et le système. paris: les éditions du seuil .
24. Mouffok, A. (1986). L'empoi en Algérie: son évolution de 1967à 1983. Alger: in la revue du C.E.N.E.P